

سياقات

الإمارات

العدد 3 19 يونيو/حزيران 2020

نشرة غير دورية تصدر عن أسباب للشؤون الجيوسياسية

تقدير موقف يختبر سياق موضوع أو خبر، زماناً ومكاناً، ويقرأ تداعياته السياسية والاقتصادية والأمنية، مستعرضاً مسارات مستقبلية متوقعة للحدث وفق التقديرات العلمية المتاحة

تداعيات أزمة كورونا والنفط على القطاع الخاص الإماراتي

تقديم

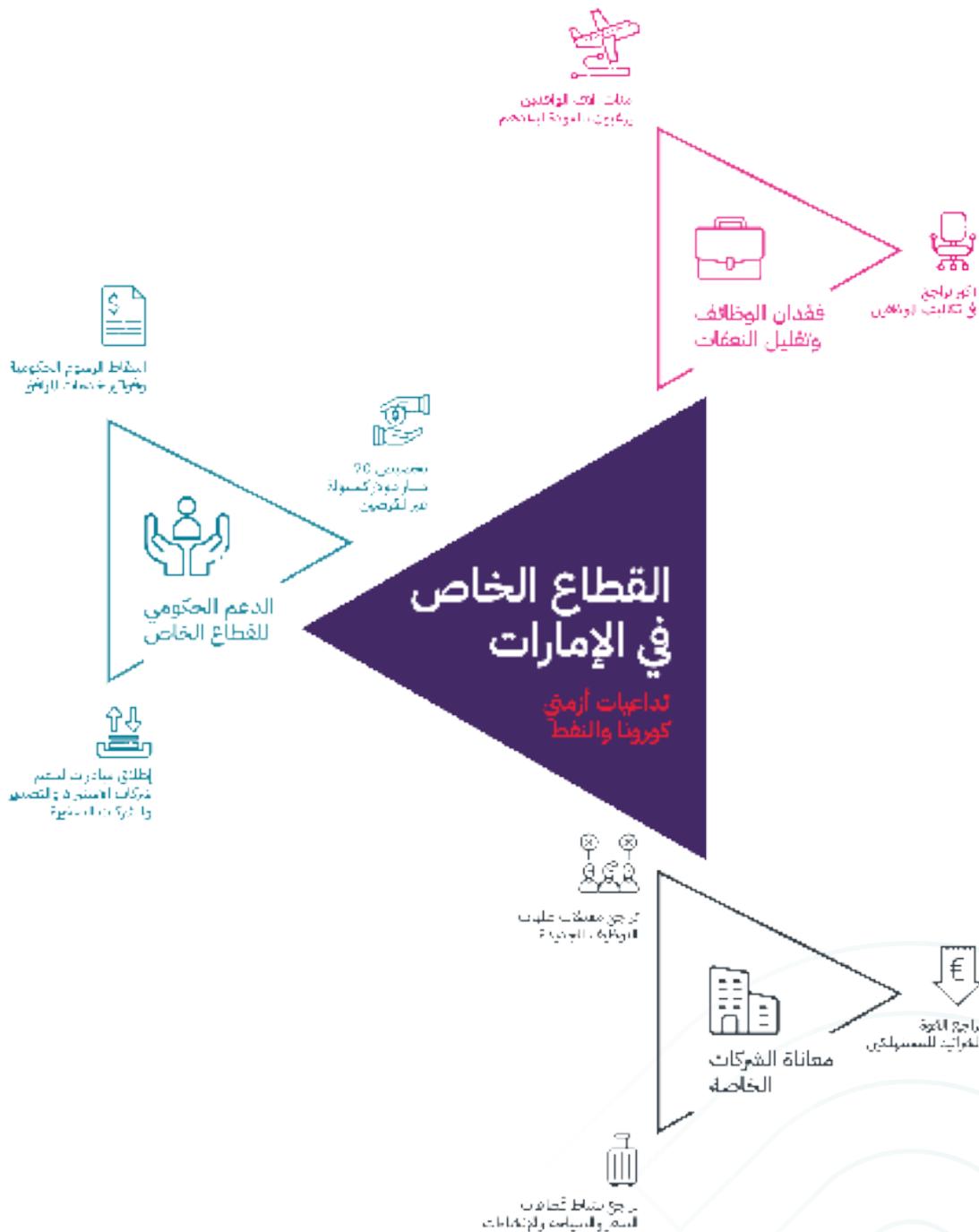
أثارت الضغوط المفروضة على الشركات الإماراتية مخاوف جادة حيال صحة القطاع الخاص في البلاد، مع سلسلة من المؤشرات التي تُنبئ بأزمةٍ تُواجه الاقتصاد غير النفطي، بالتزامن مع تفاقم المشكلات القائمة نتيجة الضربة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط وفيروس كورونا. التحديات في الإمارات عديدة؛ وتتراوح بين فقدان الوظائف، وانقطاع طلب المستهلكين، وتراجع في ثقة المستثمرين. ورغم حزم الدعم الحكومي الضخمة، ما تزال الآفاق المستقبلية للقطاع الخاص على المدى القريب ضعيفة، فضلاً عن أنّ التطوّرات الأخيرة أثارت التساؤلات حول كفاءة جهود السلطات الحكومية منذ وقتٍ طويل، لدعم نمو القطاع الخاص، بوصفه مُحركاً للتنوّع والنمو الاقتصادي.

فقدان الوظائف يفرض تحديات على المنظومة الاقتصادية

- ◆ لا شكّ في أنّ فقدان الوظائف يُمثّل التحديّ الأكثر إلحاحاً الذي يُواجهه الاقتصاد الإماراتي، حيث أقرت الشركات الكثير من الموظفين خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بغرض الحد من التكاليف. وكان هذا جزءاً من أسباب تقلص الأعمال التجارية المحلية، إذ أظهر تقرير مؤشر "مديري مشتريات" للقطاع الخاص التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مايو/أيار، تسجيل أكبر تراجع في تكاليف الموظفين خلال ستة أشهر، بالتزامن مع تقليص الشركات لمدفوعات الرواتب عن طريق الاستغناء عن الخدمات أو تطبيق خفض الأجور.
- ◆ ويُمثّل تراجع أعداد المغتربين خلال الأشهر الأخيرة تحدياً كبيراً، خاصةً في سوق العقارات التي تُعاني بالفعل. إذ تُشير التقارير إلى تقديم نحو 300 ألف وافد هندي وباكستاني بطلبات عودة إلى أوطانهم في مايو/أيار، مع أدلة متناقلة تُشير إلى استمرار هذا التدفق للعمالة إلى خارج الإمارات خلال الفترة القادمة.
- ◆ ويتجلّى فقدان الوظائف في دبي تحدياً أكثر من غيرها، حيث تعتمد الإمارة بشدة على العمالة الوافدة، وهو ما زاد من تأكل الطلب خاصةً في قطاع الإيجارات (حيث يُمثّل الأجانب الجزء الأكبر من دخل الإيجارات).

وعلى الرغم من جهود تحسين الوضع بتمديد تأشيرات الإقامة حتى نهاية العام للعاملين الأجانب في دبي، فإن فقدان الدخل سيُجبر الآلاف على مغادرة الإمارات خلال أشهر الصيف، وستزيد هذه الخسائر من تآكل استهلاك الأسر. ومع تراجع إجمالي الأجور، ستظل القوة الشرائية للمستهلك تحت الضغط في عام 2020، وهو ما يُضعف فرص النمو للشركات التي تتعامل مع العملاء تحديداً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن غالبية القطاعات تُعاني، إلا أنه يبقى مستبعداً خطراً أن يؤدي فقدان الوظائف إلى إثارة الاضطرابات الاجتماعية؛ نظراً إلى أن غالبية المواطنين الإماراتيين يعملون بالقطاع العام، حيث تُعدُّ الوظائف الحكومية وشبه الحكومية أكثر أماناً في الوقت الراهن على الأقل مقارنة بالموظفين والعمال الأجانب الذين يُمثّلون 85% من سكان الإمارات.



معاونة الشركات الخاصة المتوسطة والصغيرة

- ◆ شهدت ثقة المستثمرين تراجعاً كبيراً في أنحاء الإمارات كافة، وما تزال الشركات الإماراتية تُسجّل تراجعاً في الطلب، ووفقاً لأحدث مؤشرات "مديري المشتريات"، فإنّ تراجع نشاط الأعمال في دبي خلال شهر مايو/أيار، كان واسع النطاق لدرجة أنّه شمل قطاعات السفر، والبيع بالجملة والتجزئة، والإنشاءات. في حين سجّل قطاع السياحة تحديداً انكماشاً حاداً للشهر الثالث على التوالي.
- ◆ وفي الوقت ذاته، كشف مؤشر "مديري المشتريات" أنّه على الرغم من الزيادة الشهرية البسيطة إلى 46.7 نقطة (ارتفاعاً من أدنى مستوياته عند 44.1 في أبريل/نيسان، مع العلم أنّ أي نتيجة أقل من 50 تُشير إلى أن ثمة انكماشاً ومشاعر سلبية بين مديري المشتريات)؛ فإن معدلات الطلب والتوظيف الجديدة تراجعت بالكامل وفقاً للمعدل الموسمي.
- ◆ ويُعاني قطاع الطيران مشكلات خطيرة على نحوٍ خاص، فقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تعطل أكبر شركتي طيران في البلاد: شركة طيران الإمارات (التي خفّضت الأجور الأساسية بنسبة 50% لكافة موظفي الفئة الأولى)، والاتحاد للطيران التي لم تستأنف رحلاتها الجوية بعد، إلى جانب مطاري دبي وأبوظبي، وهو ما أضر بشدة بمكانة الإمارات بوصفها مركزاً للسفر الإقليمي.
- ◆ ورغم أنّ الشركات الضخمة المدعومة من الدولة، مثل طيران الإمارات، تستطيع في النهاية الاعتماد على الدعم الحكومي لمواصلة عملياتها، سواءً من سلطات دبي مباشرةً أو بالتنسيق المُحتمل مع أبوظبي، فإن كثيراً من الشركات الأصغر حجماً لا تحظى بهذا النوع من الدعم.
- ◆ ومع ذلك فإنّ الخطوات الأخيرة لإسقاط الرسوم الحكومية وفواتير خدمات المرافق ساعدت في إنقاذ بعض الأعمال التجارية خلال أسوأ فترات الإغلاق، إلى جانب تخصيص مصرف الإمارات المركزي نحو 70 مليار دولار من دعم السيولة عبر المقرضين التجاريين. غير أن الحزمة لا تستهدف في الأساس تمويل الأنشطة الرامية إلى النمو، كما ستحتاج السلطات إلى دراسة المكان الأنسب لتوجيه الدعم؛ من أجل تشجيع النمو وبناء مرونة اقتصادية أكبر.

دعم على مستوى الإمارات يسعى لسد الفجوة

- ◆ ظهر الاعتراف بحاجة الشركات الإماراتية إلى مزيدٍ من المساعدة، في التدابير الأخيرة الرامية إلى تقديم الدعم على مستوى الإمارات. ففي أواخر مايو/أيار، أدخلت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي تدابير تُوفّر المساعدة اللوجستية لشركات الاستيراد والتصدير التي تُواجه تحديات إبان "الجائحة"، رغم عدم وجود تمويل فعلي. وفي دبي أطلقت "مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مبادرات جديدة لمساعدة الشركات الساعية للتغلب على "الجائحة"، مع إعفاءات من الإيجار ووصول أفضل إلى التمويل.
- ◆ لكنّ هذه التدابير لا تبدو كافية في الوقت الراهن لإصلاح الأضرار المالية التي أصابت كثيراً من الشركات خلال الأشهر الأخيرة. ووفقاً لاستطلاع أجرته غرفة تجارة دبي على أكثر من 1.200 رئيس تنفيذي خلال الفترة الأكثر صرامة من حالة الإغلاق بالمدينة في أبريل/نيسان؛ قالت 70% من شركات الضيافة إنّها تتوقّع إغلاق أبوابها بشكلٍ دائم خلال الأشهر الستة المقبلة، وهو ما قد يضع الإمارات بوضع صعب في أثناء محاولة إعادة إحياء قطاع السياحة والسفر الحيويين، خاصةً في الفترة التي تسبق الانطلاقة المُؤجّلة لمعرض إكسبو الدولي 2020

في أواخر عام 2021.

- ◆ وفي سياق التآكل المستمر لطلب المستهلكين، فإنّ فرص القطاع غير النفطي في إظهار أي نشاط خلال النصف الثاني من عام 2020، فرضّ تبدو محدودة. ورغم أنّ تخفيف قيود الإغلاق سيُعيد إحياء النشاط الاقتصادي بعض الشيء، فإن ذلك لن يكفي لإعادة قطاع السياحة إلى سابق عهده، إذ مازال معتمداً على أعداد الزوار الكبيرة.
- ◆ ومع ما تتعرض له كثير من الشركات من ضغوط لتقليص مزيد من نفقاتها، ربما ستجد الشركات الأضعف تمويلًا صعوبة أكبر في مواصلة عملياتها في ظل هذه الظروف. وفي الوقت الذي تُشير التقارير إلى أنّ دوائر حكومة دبي ستخفف الإنفاق الرأسمالي إلى النصف، تثار تكهنات بأنّ حكومة دبي ربما تستعد لخفض تكاليف المرافق والرسوم الجمركية خلال وقتٍ لاحق من عام 2020. وربما يُساعد معرض إكسبو 2021 في إعادة تنشيط الاقتصاد الإماراتي غير النفطي في وقتٍ لاحق من ذلك العام، لكنّ ذلك يتركنا أمام عديد من الأشهر الصعبة على كيانات القطاع الخاص التي تبيّن مدى ضعف نماذج أعمالها في مواجهة الرياح العاتية لفيروس كورونا.

رأي وخلاصة السياق

- ◆ تستمر معاناة القطاع الخاص، حيث كشفت تقارير عن تسريح شركة طيران الإمارات مزيدًا من الطيارين، مع تمديد خفض رواتب العاملين ثلاثة أشهر أخرى حتى أيلول/ سبتمبر. وبالرغم من قرار الإمارات بإعادة فتح المطارات أمام حركة الترانزيت، والسماح للمواطنين والمقيمين بالسفر اعتبارًا من الـ 23 من الشهر الجاري، إلا أنّ قطاع السياحة سيبقى من القطاعات منخفضة الدخل بشكل ملحوظ.
- ◆ حقيقة أنّ غالبية المواطنين الإماراتيين يتمتعون بنوع من الأمان الوظيفي كونهم يعملون بالقطاع العام، لا يعني إلغاء فرضية الاضطرابات الاجتماعية في البلاد، خاصة بين أصحاب الشركات الصغرى، والعمالة الأجنبية، حيث أنّ استمرار التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا وإجراءات الاستغناء عن العمالة، قد يجعلها ظاهرة متكررة وقابلة لإثارة قدر من الاضطراب الداخلي.
- ◆ الأشهر القادمة ستحمل تحديات حقيقية على السلطات الإماراتية لناحية تمويل الأنشطة الإنمائية، في ظل الضغوط الفعلية على الاقتصاد، وتراجع حاد في قطاعات حيوية كالسياحة والتجارة. وربما سنشهد مزيداً من إجراءات الإنقاذ، على غرار ما كشفت عنه مصادر لـ "رويترز" بأن الشركة القابضة المملوكة لحكومة أبوظبي، تسعى للحصول على تمويل مصرفي تصل قيمته إلى 3 مليارات دولار، وما صرحت به إمارة أبوظبي، بأنها تدرس إصدار مزيد من أدوات الدين (السندات السيادية)، لحماية ماليتها من تأثير انخفاض أسعار النفط، بعد أن أصدرت سندات بقيمة 10 مليارات دولار خلال أقل من شهرين.

مراجع استفدنا منها:

- تقرير Private-sector woes mount الصادر عن الإيكونوميست، يونيو/حزيران 2020
- تقرير National oil company continues to expand capacity الصادر عن الإيكونوميست 17 يونيو/حزيران 2020.
- تقرير United Arab Emirates Country Risk Report الصادر عن Fitch Solutions، مايو/أيار 2020.